الأمم المتحدة S/PV.10028

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **10028**

الجمعة، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد نبينزيا/السيدة إيفستيغنيفا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	باكستان	السيد أحمد
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد قدوري
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	الدانمرك	السيدة لاسن
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سيراليون	السيد كانو
	الصومال	السيد إبراهيم
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة بن
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ماكنوتان
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة شي
	اليونان	السيدة بالتا

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأرجو من موظف المراسم أن يصطحب فخامة السيد جليكو كومشيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، إلى مقعد على طاولة المجلس.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو كذلك سعادة السيد ستافروس لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2025/678 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من اليونان.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، باكستان، بنما، الجزائر، جمهورية كوريا، الدانمرك، سلوفينيا، سيراليون، الصومال، الصين، غيانا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان

الرئيس (*تكلم بالروسية*): حصل مشروع القرار على 15 صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار 2795 (2025).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيدة بالتا (اليونان) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب اليونان باتخاذ مجلس الأمن اليوم بالإجماع للقرار 2795 (2025) الذي يجدد الإذن بالعملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، عملية ألثيا، لمدة 12 شهراً. منذ إنشائها في عام 2004، أدت عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي دوراً لا غنى عنه في حماية الأمن والاستقرار في البوسنة والهرسك، وكذلك في المنطقة بأسرها. ونشكر جميع أعضاء المجلس على دعمهم طوال العملية.

إن مستقبل البوسنة والهرسك مترابط مع الاتحاد الأوروبي. وقد جسّد إعلان تسالونيكي لعام 2003 التزاماً قوياً بالمنظور الأوروبي لغرب البلقان، الأمر الذي لا يزال صحيحاً حتى اليوم. إنه يقوم على تعزيز القيم والمبادئ الديمقراطية المشتركة من أجل السلام والمصالحة وعلاقات حسن الجوار والاستقرار والازدهار في المنطقة.

وتُعد عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي دليلاً واضحاً وملموساً على هذا الالتزام الطويل الأمد من جانب الاتحاد الأوروبي تجاه البوسنة والهرسك والمنطقة. فهي تساهم في تهيئة بيئة آمنة ومأمونة لمواطني البوسنة والهرسك، وتوفر الضمان والردع، وتساعد في الوقت نفسه على تهيئة الظروف اللازمة لبناء الثقة والوحدة رغم التحديات. إن اليونان مساهم ثابت في العملية منذ إطلاقها. وسنظل ملتزمين التزاماً لا لبس فيه بتعزيز السلام والاستقرار في جوارنا المباشر.

تؤكد اليونان دعمها الثابت للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومؤسساته. إن الذكرى الثلاثين هذا العام لاتفاق دايتون للسلام تؤكد على أهمية الاتفاق التاريخي الذي أرسى أسس الاستقرار والوحدة في البوسنة والهرسك، وبالتالي في جنوب شرق أوروبا. ونرحب بالتقرير الحالي للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، تمشياً مع ولايته.

ونؤكد بقوة على ضرورة الاحترام الكامل لسيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها ونظامها الدستوري واستقلالها السياسي. إننا نرحب بالتطورات الإيجابية الأخيرة في البلد التي يمكن أن تمهد الطريق نحو التهدئة والحوار الصادق بين جميع الأطراف السياسية الفاعلة. إن التخلي عن الخطابات المثيرة للانقسام والتحريض الانفصالي أمر بالغ الأهمية لبناء الثقة وإلهام جهود المصالحة. ويجب على جميع الأحزاب السياسية وأصحاب المصلحة المعنيين العمل معاً، بهدف تعزيز الهيكل المؤسسي للبوسنة والهرسك، بروح من التفاهم المتبادل واحترام سيادة القانون.

واليونان على اقتناع بأن التكامل الأوروبي للبلد سيضمن الاستقرار والازدهار لجميع مواطنيها. يمثل قرار المجلس الأوروبي الصادر في آذار/مارس 2024 بفتح مفاوضات الانضمام مع البوسنة والهرسك علامة فارقة في هذا المسار. ,يجب أن يظل كلا الكيانين في البوسنة والهرسك ملتزمين تماماً بإحراز تقدم في الإصلاحات والمضي قدماً في عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مع التركيز على الشروط المسبقة المتبقية لتقديم إطار التفاوض الخاص بالبلد. كما يعد تعيين كبير المفاوضين من قبل سلطات الدولة خطوة حاسمة وضرورية نحو عقد المؤتمر الحكومي الدولي الأول بين الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك.

إن وحدة البلد واستقرارها السياسي، في ظل الاحترام الكامل لاستقلالها وشخصيتها الدولية كدولة واحدة وموحدة وذات سيادة، أمر لا شك فيه ومكسب تحقق بشق الأنفس خلال السنوات الثلاثين الماضية. وستستمر اليونان في دعم البوسنة والهرسك في التزامها الدائم بالديمقراطية وسيادة القانون والسلام والاستقرار لصالح مواطنيها والمنطقة بأسرها.

السيد ألفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بالسيد جليكو كومشيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، وبممثلي كرواتيا وصربيا والاتحاد الأوروبي الذين يشرفوننا بحضورهم هنا اليوم.

بعد مرور ما يقرب من 30 عاماً على توقيع اتفاق دايتون للسلام، تعتقد بنما أننا يجب أن نعترف بأن السلام، على الرغم من التوترات السياسية والحوادث المعزولة، لا يزال يسود في البوسنة والهرسك. في هذه الأوقات التي تتزايد فيها التعقيدات، يُظهر هذا الواقع مرة أخرى لحسن الحظ أن المؤسسات والآليات التي تم إنشاؤها في إطار دايتون، بما في ذلك آلية الممثل السامي، لا تزال تثبت فعاليتها في تعزيز الاستقرار والقدرة على الصمود ومنع العودة إلى النزاع. وفي هذا الصدد، تسلط بنما الضوء على الدور الحاسم لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية التي استؤنفت مؤخراً في البوسنة والهرسك كعامل رئيسي لهذا الاستقرار. ولا يزال وجودها يطمئن السكان ككل ويضمن منع عودة عدم الاستقرار في البلد.

أما فيما يتعلق بالوضع السياسي في البلد، فإننا نرحب بعمل المؤسسات القضائية واللجنة الانتخابية المركزية، حيث أثبتت أهميتها الحاسمة في استمرار احترام سيادة القانون والنظام الدستوري في البلد. وستتابع بنما عن كثب الانتخابات المقبلة في جمهورية صربسكا الشهر المقبل، وكذلك الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في عام 2026، واثقة بأنها ستُجرى بطريقة حرة ونزيهة وشفافة. في هذا الصدد، ندعو بكل احترام جميع القوى السياسية في البلد إلى المشاركة بمسؤولية وبروح ديمقراطية وإعلاء المصلحة الوطنية والرفاهية الجماعية فوق أي خلافات.

في الوقت نفسه، نعرب عن قلقنا إزاء استمرار الخطاب الانفصالي وأي محاولة لتقويض إطار عمل دايتون. إن مثل هذا الخطاب التحريضي لا يؤدي إلا إلى تهديد السلام وتآكل الثقة بين المجتمعات. ومن المثير للقلق بشكل خاص الخطاب الإنكاري الذي لا يسيء إلى ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا فحسب، بل يعيق المصالحة أيضاً. تدين بنما بشدة مثل هذه الأشكال من الخطاب.

أما بالنسبة للعائدين، فإن بناء السلام لا يعتمد على القوة المؤسسية وحسب، بل يعتمد أيضاً على ضمان أن يتمكن كل شخص، دون تفريق من أي نوع، من العيش في بيئة خالية من التمييز، وأن تتمكن كل أسرة اقتلعت من جذورها حالياً من العودة إلى ديارها بكرامة وأمان.

تؤكد بنما من جديد دعمها الثابت لسيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي، على النحو المنصوص عليه في اتفاق دايتون. ونعرب أيضاً عن دعمنا لمسار اندماجها في الاتحاد الأوروبي الذي يوفر فرصة للنهوض بالإصلاحات وتعزيز الحوار وتوطيد الاستقرار الإقليمي الدائم.

وعلى الرغم من أن التحديات لا تزال قائمة، إلا أن حقيقة استمرار السلام في البوسنة والهرسك تثبت للمجتمع الدولي بأسره قوة وأهمية الحوار والتعددية. وتدعو بنما جميع الزعماء السياسيين لا إلى احترام نص اتفاق دايتون وحده بل وروحه أيضاً ومواصلة اختيار التعاون على المواجهة.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): يرحب وفد بلدي بفخامة السيد جليكو كومشيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، وبمشاركة وفود الاتحاد الأوروبي وصربيا وكرواتيا في جلسة اليوم.

مع اقترابنا من الذكرى الثلاثين لتوقيع اتفاق دايتون للسلام، نجحت البوسنة والهرسك في تجنب العودة إلى النزاع المسلح، ولكن يبقى الاستقرار السياسي هدفاً بعيد المنال. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت

هناك تهديدات خطيرة للمؤسسات الديمقراطية في المنطقة. وعلى الرغم من أن النزاع كان محصوراً إلى حد كبير في المجال السياسي، إلا أن مثل هذه التحديات التي تواجه الاتفاق لها تأثير سياسي ومؤسسي.

ونحن نردد ما قاله الممثل السامي من أن مواد الاتفاق ليست اختيارية وأن ضمانها ليس مسألة اختيار. يحدد هذا الاتفاق التاريخي، الذي تم التوصل إليه بشق الأنفس، الحد الأدنى من الالتزامات التي يجب على جميع الأطراف احترامها.

وفي الوقت نفسه، وفي تطور أكثر إيجابية، جرت الفعاليات التي نُظمت إحياء للذكرى الثلاثين للإبادة الجماعية في سريبرينيتسا في جو من الكرامة والاحترام. إن احترام جميع الضحايا والناجين شرط أساسي للمصالحة. وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يطرح النقاط التالية.

أولاً، إننا ندين جميع الأعمال التي تتعارض مع اتفاق دايتون للسلام الذي وفر إطاراً حيوياً للسلام والاستقرار. ونشعر بالقلق بشكل خاص إزاء الحالات الأخيرة التي تم فيها تجاهل أحكام المحاكم واتباع مسار انفصالي، الأمر الذي قد يتحدى الثقة العامة ويهدد الاستقرار الإقليمي. إن سيادة القانون أمر أساسي لمؤسسات البوسنة والهرسك، ويجب احترام جميع قرارات المحاكم. ويجب على جميع الأطراف تجنب الأعمال الأحادية الجانب أو الخطابات التي تقوض سيادة البلد وسلامة أراضيه. ونأمل أن تجرى انتخابات جمهورية صربسكا القادمة في 23 تشرين الثاني/نوفمبر بطريقة حرة ونزيهة وسلمية.

ثانياً، نؤكد مجدداً دعمنا القوي للعملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك والتي تؤدي دوراً حيوياً في الحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن التطورات الأخيرة بررت موافقة مجلس الأمن بالإجماع على تجديد ولايتها هذا الصباح. كما أن دورها في مراقبة الأسلحة، من خلال عمليات التحقق والتفتيش، بات أكثر حيوية من أي وقت مضى في هذه البيئة الأمنية المتوترة.

ثالثاً، تدعم جمهورية كوريا بشكل كامل اندماج البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي. وقد عززت الإصلاحات السياسية والمالية والمؤسسية من جاهزية البلد. يجب ألا يتم تقويض مسار الاتحاد الأوروبي الذي اختاره الشعب من خلال المصالح السياسية قصيرة الأجل.

تقف جمهورية كوريا بحزم دعماً للبوسنة والهرسك. ويجب احترام سيادتها وسلامة أراضيها. قبل عام من الانتخابات العامة لعام 2026، يجب أن يجد البلد مخرجاً من مأزقه السياسي. وسيتطلب ذلك شجاعة سياسية مشتركة بين صانعي السلام في التاريخ.

في الختام، لا يزال يحدونا الأمل في أن تتمكن البوسنة والهرسك من تجاوز أحلك فصول ماضيها والتقدم نحو مستقبل يسوده السلام والازدهار.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أرحب بفخامة السيد كومشيتش، الرئيس التناوبي لمجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، وكذلك بممثلي صربيا وكرواتيا والاتحاد الأوروبي في جلسة اليوم.

منذ بداية هذا العام، أسفرت محاكمة زعيم جمهورية صربسكا في محكمة البوسنة والهرسك عن انقسامات سياسية طويلة الأمد وتصاعد التوترات بين القوميات المختلفة. وتعرب الصين عن بالغ قلقها إزاء هذا التطور.

وفي ضوء الوضع الأخير، أود أن أشارك بعض الملاحظات.

أولاً، لا تخدم التوترات المتصاعدة مصلحة أي طرف في البوسنة والهرسك، نظراً لخلفية عدم الاستقرار السياسي المستمر الذي يواجهه البلد. وتعني التحديات الاجتماعية، بما في ذلك تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع التضخم ونزوح العمالة وارتفاع معدلات البطالة، أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي العام لا يزال قاتماً. وتأمل الصين في أن يضع الكيانان والمجموعات العرقية الثلاث وجميع الأحزاب السياسية في البوسنة والهرسك مصالح البلد وشعبها فوق كل اعتبار، وأن تمارس ضبط النفس المشترك، وأن تحل الخلافات بالوسائل السلمية، وأن تعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في وقت مبكر، وبالتالي تهيئة الظروف المواتية للتنمية الوطنية ولكي يعيش الشعب في سلام ورخاء.

ثانياً، يجب أن نثابر في البحث عن حلول شاملة من خلال الحوار البنّاء. تتسم العلاقات العرقية في البلقان بالتعقيد وقد شكلتها الظروف التاريخية.

وأدى اتفاق دايتون للسلام لعام 1995، بشكل عام، دوراً هاماً في تعزيز التعايش المتناغم بين المجموعات العرقية المختلفة. وباعتباره ترتيباً خاصاً تم التوصل إليه في أوقات استثنائية، فإن الاتفاق غير قادر على التنبؤ بكل التحديات التي تواجهها البوسنة والهرسك في عملية السلام والمصالحة والتنمية في البوسنة والهرسك أو حلها. ويكمن مفتاح حل هذه القضايا في التسامح المتبادل بين جميع المجموعات العرقية، وفي حل الخلافات من خلال الحوار والسعي المشترك لإيجاد حلول لها.

ثالثاً، يجب أن يكون مصير البوسنة والهرسك بيد شعبها. لفترة من الزمن، دأب الممثل السامي شميت على الاستناد مراراً وتكراراً إلى ما يسمى "سلطات بون" التي لم تفشل في المساعدة على حل النزاع والانقسام بين المجموعات العرقية في البوسنة والهرسك وحسب، بل فاقمت من حدة هذا النزاع، مما أدى إلى إغراق الوضع السياسي في البلد في مأزق يزداد تعقيداً. لا يمكن السماح لنظام الممثل السامي ولا لسلطات بون بأن تصبح ترتيبات طويلة الأمد، ناهيكم عن أن تصبح ترتيبات دائمة. وفي نهاية المطاف، يجب أن يتم حل المسائل المتعلقة بالبوسنة والهرسك من قبل شعبها.

رابعاً، يجب أن نتعلم من التاريخ لمنع تكرار مثل هذه المآسي. وقد أثار قرار الجمعية العامة بتخصيص يوم دولي للتفكر وإحياء ذكرى الإبادة الجماعية التي وقعت في سريبرينيتسا عام 1995 (قرار الجمعية العامة 282/78) جدلاً كبيراً داخل البوسنة والهرسك، حيث أعربت دول المنطقة والدول الأعضاء ذات الصلة عن اعتراضها الشديد. إن الدفع بقوة بخيارات المتابعة على منصة الأمم المتحدة لن يؤدي إلا إلى تفاقم التوترات العرقية، وإعاقة عملية المصالحة بين البوسنة والهرسك وجيرانها في المنطقة، وتقويض السلام والاستقرار في البلقان وحتى في جميع أنحاء أوروبا.

ما فتئ موقف الصين من مسألة البوسنة والهرسك ثابتاً وواضحاً. فنحن نحترم سيادة البوسنة والهرسك واستقلالها وسلامتها الإقليمية ونحترم حق شعبها في أن يقرر مستقبله بيده. إننا نشجع المجموعات العرقية الرئيسية الثلاث على مواصلة الحوار والتشاور بهدف تعزيز التنمية الوطنية وتحسين رفاه الشعب، وبالتالي صون الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلد بشكل مشترك. وتشيد الصين بالدور البنّاء الذي تقوم به دول المنطقة، مثل صربيا وكرواتيا، في صون الأمن والاستقرار في البوسنة والهرسك، وترحب بتمديد ولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك. وتبقى الصين ملتزمة بإقامة علاقات ودية مع جميع المجموعات العرقية في البوسنة والهرسك وستواصل تأدية دور بنّاء في صون السلام والاستقرار في البلد وتعزيز الأمن الإقليمي.

السيد أحمد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالترحيب بفخامة السيد جليكو كومشيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، في جلسة اليوم. كما نرحب بمشاركة ممثلي كرواتيا وصربيا والاتحاد الأوروبي في هذه الجلسة.

مرت البوسنة والهرسك في الأشهر الأخيرة بتحديات سياسية ودستورية اتسمت بالتوترات المتزايدة والشلل المؤسسي والخطاب الراديكالي والترويج للخطاب الانفصالي. وفي حين أن الوضع السياسي الداخلي لا يزال تحت الضغط، إلا أن من المريح أن هذه التوترات لم تتطور إلى وضع أكثر خطورة يؤثر على السلام والهدوء في البلد وعلى حدودها.

ويظل الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، إلى جانب هيكل الحكم ومؤسسات الدولة المنشودة بموجب هذا الاتفاق ودستور البلد، حجر الزاوية للسلام والاستقرار والتقدم. ولا يخفى على أحد منا التاريخ المعقد والمأساوي للمنطقة في الفترة التي سبقت توقيع الاتفاق. لذلك فنحن مقتنعون بأن السلام الدائم والاستقرار الدائم والتقدم والتنمية المستدامين لجميع شعوب البوسنة والهرسك يمكن تحقيقها على أفضل وجه من خلال الالتزام بالمبادئ الأساسية المنصوص عليها في الاتفاق ودستور الدولة.

تتمتع باكستان بعلاقات حميمة وأخوية مع البوسنة والهرسك وشعبها. ونؤكد من جديد دعمنا الحازم لسيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها ووحدتها ونعارض بشدة أي خطاب أو أعمال تسعى بأي شكل من الأشكال إلى تقويضها. ونحيط علماً بالإعلان عن إجراء الانتخابات الرئاسية في جمهورية صربسكا. ونأمل أن تُجرى هذه الانتخابات بطريقة سلمية. ولا يزال القلق يساورنا إزاء استخدام اللغة التحريضية لإثارة التوترات في البلد. إن تاريخ المنطقة المأساوي هو بمثابة تذكير بأن الكراهية القومية والعرقية والدينية وزرع الشقاق والتعصب يمكن أن تؤدي إلى أعمال عنف مروعة. لذلك نحث جميع الجهات السياسية الفاعلة على التحلي بالحكمة والتصرف بمسؤولية.

وكما قلنا في الماضي، فإن البوسنة دولة ذات سيادة ولها الحق في اختيار شراكاتها ومساراتها الخاصة نحو الاندماج في المنظمات الإقليمية والسياسية والاقتصادية. وندعم تطلعات البلد في هذا الصدد. ومن شأن الحوار البنّاء والتطلعي والشامل بين جميع الجهات والكيانات السياسية الفاعلة أن يعزز عملية الإصلاحات الداخلية. صوتت باكستان مؤيدة للقرار الذي اتخذناه للتو (القرار 2795 (2025)) الذي يمدد

ولاية العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. وندرك الدور الإيجابي لهذه البعثة في تعزيز السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك. ومن المؤكد أن الحوار والتعاون القائم على الثقة المتبادلة والتوافق سيؤدي إلى مستقبل أكثر إشراقاً، مع الازدهار المشترك والسلام الدائم في البوسنة والهرسك والمنطقة.

السيد إبراهيم (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، والاتحاد الروسي على الطريقة القديرة التي أدرتم بها أعمال رئاسة المجلس هذا الشهر.

ونرحب بمشاركة البوسنة والهرسك، ولا سيما فخامة السيد جليكو كومشيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك. ونعرب أيضاً عن تقديرنا لحضور ممثلي صربيا وكرواتيا والاتحاد الأوروبي.

ترحب الصومال بتجديد مجلس الأمن ولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك (عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي) لمدة 12 شهراً. وكجزء من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته، تؤدي عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي دوراً حاسماً في دعم جهود تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك. إن انخراط مجلس الأمن في شؤون البوسنة والهرسك يجسد التزاماً مشتركاً بالسلام والاستقرار في غرب البلقان. وندرك أنه في حين أن الاتفاق الإطاري للسلام لا يزال حجر الزاوية للسلام، إلا أن الفترة المشمولة بالتقرير اتسمت بتحديات سياسية ومؤسسية شديدة. ونؤكد من جديد وبقوة وجهة نظرنا بأن الحوار الشامل وبناء التوافق في الآراء أمران حيويان لتحقيق السلام المستدام. ونشجع جميع الأطراف على استخدام الأطر الدستورية القائمة لمواجهة التحديات من خلال التعاون البناء. ولا يزال دور قوة تحقيق الاستقرار التي يقودها الاتحاد الأوروبي يؤدي دوراً إيجابياً في الحفاظ على بيئة آمنة مواتية للحوار والتنمية.

ويود وفد بلدي أن يسلط الضوء على ثلاث أولويات. أولاً، يجب أن ندعم تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام الذي لا يزال أساس الاستقرار. ثانياً، ينبغي تشجيع الحوار الشامل الذي يجسد مصالح جميع المجتمعات المحلية. ثالثاً، يجب أن نواصل الدعم البنّاء لمسار التنمية في البوسنة والهرسك، بما في ذلك تطلعاتها الأوروبية.

ويظل دور المجتمع الدولي دوراً داعماً وميسراً. يجب التوصل إلى حلول مستدامة من خلال التوافق بين جميع أصحاب المصلحة، مع الاحترام الكامل لسيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي.

وفي الختام، يؤكد وفد بلدي من جديد التزامه بالعمل مع جميع الأطراف من أجل إقامة مجتمع سلمي وشامل ومتعدد الأعراق في البوسنة والهرسك. ونحن على ثقة بأنه يمكن، من خلال المشاركة البناءة والاحترام المتجدد للاتفاق الإطاري العام للسلام، تحقيق نتائج إيجابية.

السيد قدوري (الجزائر): أود بداية أن أرحب بحضور سعادة السيد جليكو كومشيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، وكذلك كل من الممثلين الدائمين لصربيا وكرواتيا والاتحاد الأوروبي.

ترحب الجزائر باتخاذ القرار 2795 (2025) بالإجماع وهو القرار الذي يجدد ولاية عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي والعاملة في البوسنة والهرسك، لمدة 12 شهرا.

يلتئم اجتماعنا اليوم على ضوء التطورات السياسية الجارية التي تشهدها البوسنة والهرسك، والتي وإن كانت تحمل في طياتها تحديات جمة، إلا أنها تنطوي على فرص نحو وحدة وسلامة البلد. ونود التأكيد على أن استمرار الخلافات والتوترات السياسية لن ينعكس إلا سلبا على مساعي البلد في بناء الهياكل السياسية والاقتصادية، ولن يؤدي سوى إلى مزيد من عدم الاستقرار وتوسيع دائرة الانقسامات بين الأطراف السياسية الفاعلة. وفي هذا السياق، يبقى الالتزام بأحكام الدستور المنبثق عن اتفاق الإطار العام للسلام السبيل المجدي والفعال نحو تجسيد الوحدة وصون الاستقرار في البوسنة والهرسك.

كما نسجل باهتمام الأوضاع التي تواجهها جمهورية صربسكا التي تعتزم تنظيم انتخابات رئاسية في 23 تشرين الثاني/نوفمبر القادم، والتي نأمل أن ترسم مشهداً سياسياً مستقراً بما يعود بالنفع على شعوب المنطقة بأسرها. إن الحفاظ على المسار الديموقراطي للبلد يشكل أهمية بالغة في ضمان الانتقال السلمي وانخراط الجميع في المشاركة السياسية وتعزيز احترام النظام المؤسساتي وسيادة القانون. وفي هذا الصدد، نود التركيز على ما يلي.

أولاً، تؤكد الجزائر من جديد على أن اتفاق دايتون للسلام يشكل الركيزة المحورية والدعامة الأساسية للتوافق والوحدة والسلام في البوسنة والهرسك. وندعو في هذا الإطار جميع الأطراف السياسية تزامناً والذكرى الثلاثين على توقيع هذا الاتفاق للعمل على إزالة أي صعوبات قد يواجهها الاتفاق وكذا تجديد الالتزام بقواعده بما فيها مرفقاته واحترام مبادئه، من أجل تعزيز وترسيخ السلام والاستقرار في البلد.

ثانياً، يحث بلدي جميع الأطراف على الامتناع عن أي ممارسات تصعيدية أو تغذية التجاذبات السياسية أو استخدام خطاب الكراهية بما يسمح بتنفيذ الاتفاق بفعالية لتحقيق أهدافه والحفاظ على الاستقرار المجتمعي والمؤسساتي للبوسنة والهرسك.

ثالثاً، تجدد الجزائر دعوتها من أجل تغليب الحوار الشامل والبناء وتثمين أطر التعاون والتفاهم المشترك لتقريب الرؤى والمواقف وتعزيز الثقة بين الأطراف السياسية والمجتمعات كنهج ناجع ودائم يسمح بتجاوز أي تباينات أو انسداد سياسي في البلد.

وفي الختام، نود التأكيد على الالتزام الثابت للجزائر في الدعم الكامل لسيادة البوسنة والهرسك واستقلالها وسلامتها الإقليمية وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب فرنسا باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار 2795 (2025)، الذي يجدد ولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك لمدة 12 شهرا. كما ترحب فرنسا بحضور السيد جليكو كومشيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك.

ومن خلال هذه العملية، يؤدي الاتحاد الأوروبي دوراً رئيسياً منذ عام 2004 في تعزيز وصون الاستقرار والأمن في البوسنة والهرسك وفي جميع أنحاء المنطقة. وعملا بقرار مجلس الأمن، فإنها تقوم بذلك بالنيابة عن المجتمع الدولي، وفقا لاتفاق دايتون للسلام.

وستواصل فرنسا، باعتبارها شاهداً على اتفاق دايتون للسلام، دعم وحدة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. وفي هذا الصدد، نشيد بالتطورات الأخيرة في كيان جمهورية صربسكا. وقيام المجلس الوطني

لجمهورية صربسكا في 18 تشرين الأول/أكتوبر بإلغاء ستة قوانين انفصالية وانتخاب رئيسة مؤقتة، ريثما يتم إجراء الانتخابات الرئاسية الجزئية المقرر إجراؤها في 23 تشرين الثاني/نوفمبر، هو خطوة هامة إلى الأمام. ويجب أن تستمر هذه الجهود الرامية لاستعادة النظام الدستوري. ويجب إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة في جمهورية صربسكا في ظروف مناسبة.

إننا نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين لتوقيع اتفاق دايتون للسلام في باريس. إن السلام هناك. والوضع مستقر، ولكنه لا يزال هشا. وبعد مرور ثلاثين عاما على إبرام اتفاق دايتون للسلام، يتطلع أبناء الشعب البوسني إلى مستقبل أوروبي. وتريد فرنسا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي دعمهم في ذلك المسار. هذا أفق مشترك للمنطقة بأكملها. وهذا الأفق يمكن أن يجلب لهم الاستقرار والمستقبل المزدهر. إن فرنسا مقتنعة بأن مستقبل البوسنة والهرسك، إلى جانب مستقبل منطقة غرب البلقان بأكملها، يكمن في الاتحاد الأوروبي. هذه هي رسالة رئيس الجمهورية الفرنسية الذي التقى يوم الأربعاء 29 تشرين الأول/أكتوبر في باريس بالأعضاء الثلاثة في رئاسة البوسنة والهرسك. كما شاركت مارتا كوس مفوضة الاتحاد الأوروبي المعنية بتوسيع العضوية في ذلك الاجتماع.

من أجل إحراز تقدم على المسار الأوروبي، هناك حاجة إلى مواصلة العمل لاعتماد التدابير اللازمة، بما في ذلك التدابير الثمانية المرتبطة بوضع البلد المرشح والأولويات الرئيسية الـ 14. وترحب فرنسا بقيام مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك بالانتهاء من خطة الإصلاح التي ستمكن البلد من الاستفادة من خطة النمو لغرب البلقان. ومن شأن التعيين المرتقب لكبير المفاوضين وسن قانون المحاكم وقانون المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام في أقرب وقت ممكن أن يبرهن على استعداد البوسنة والهرسك لإحراز تقدم في عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق ببعثة الممثل السامي، تشير فرنسا إلى أن هذه المؤسسة منصوص عليها في اتفاق دايتون للسلام، وهي مكلفة بمسؤولية رئيسية في تنفيذ العنصر المدني من الاتفاق. ولهذا السبب ندعم هذه المؤسسة. إن التزام البوسنة والهرسك بعملية الإصلاح الأوروبي هو الذي سيجعل من الممكن النظر في تطوير دور المؤسسة، وهو تطور تم التخطيط له في الواقع وفقا للمبادئ المتفق عليها منذ عدة سنوات.

وتؤكد فرنسا التزامها تجاه السلام والأمن والاستقرار في البوسنة والهرسك. وترحب بالتطورات الإيجابية التي حدثت في الأسابيع الأخيرة وتشجع البوسنة والهرسك على تنفيذ الإصلاحات التي ستمكنها من إحراز تقدم نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب بفخامة السيد جليكو كومشيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك. ونرحب بممثلي كرواتيا وصربيا والاتحاد الأوروبي.

تقف البوسنة والهرسك اليوم على مفترق طرق مهم بين تجدد الثقة في المؤسسات الديمقراطية والخطر المتبقي من الخطاب المثير للانقسام. وفي هذا السياق، أظهرت التطورات الأخيرة في كيان جمهورية صربسكا أن التغيير الإيجابي ممكن حدوثه. ويمثل تثبيت السيدة بابيتش كرئيسة مؤقتة، والتحضير لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة وإلغاء العديد من القوانين الانفصالية خطوة للابتعاد عن المواجهة والعودة إلى

المعايير الديمقراطية وسيادة القانون. هذه القرارات هي علامات محل ترحيب على النضج السياسي الذي يمكن أن يعيد بناء الثقة بين المواطنين والمؤسسات.

ترحب سلوفينيا بتجديد ولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك بالإجماع، وهو ما يؤكد من جديد وحدة مجلس الأمن في الحفاظ على السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك. ونؤكد من جديد التزامنا باتفاق دايتون وبجهود المجتمع الدولي، بما في ذلك مكتب الممثل السامي.

وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

الأول هو أهمية الحفاظ على وحدة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية. إن وحدة المجلس بشأن البوسنة والهرسك تبعث برسالة قوية إلى البلد والمنطقة وخارجها. وقد رأينا ذلك بوضوح في البيان الصحفي الذي أصدره المجلس في آذار/مارس- (SC/16033) وهي لحظة وحدة محل ترحيب كان لها صدى إيجابي داخل المجلس وفي البوسنة والهرسك على حد سواء. ويجدر بنا أن نؤكد أنه على الرغم من خلافاتنا، فقد اتفق مجلس الأمن على ما هو مهم حقا: إن سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وطابعها المتعدد الأعراق هي أمور غير قابلة للتفاوض.

والثاني هو الحاجة إلى النهوض بالمصالحة وتعزيز المؤسسات الديمقراطية. تسير المصالحة والاستقرار المؤسسي جنبا إلى جنب. ويجب أن تواصل البوسنة والهرسك الاستثمار في الثقة المتبادلة والحوكمة الشاملة للجميع والمساءلة. وتقع المسؤولية عن مستقبل البلد على عاتق قادتها. وتدعو سلوفينيا قادة البوسنة والهرسك إلى إظهار الإرادة السياسية للتغلب على الانقسامات.

والثالث هو البناء على الزخم الإيجابي نحو مستقبل البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي. إن طريق البلد إلى الاتحاد الأوروبي هو فرصة ومسؤولية في آن واحد. وقرار مجلس الاتحاد الأوروبي بإطلاق محادثات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يؤكد على الالتزام بفتح الأبواب. والآن، تقع المسؤولية على عاتق البوسنة والهرسك لمواصلة تنفيذ الإصلاحات وتعزيز مؤسساتها والتمسك بالقيم الأوروبية.

في الختام، ينبغي ألا تكون الذكرى الثلاثين لاتفاق دايتون للسلام مجرد ذكرى للماضي، بل أيضا فرصة للتفكير في مستقبل البلد وشعبه. لقد حان الوقت لكي تتقدم البوسنة والهرسك وتتولى زمام مستقبلها بالكامل، وتواجه التحديات وتغتنم الفرص التي تنتظرها. ولكي يتبلور هذا المستقبل، يجب أن يبقى مجلس الأمن متحداً على الأساسيات: السلام والسيادة والمصالحة والحوار. ويمكن لهذه الوحدة هنا أن تلهم الوحدة داخل البوسنة والهرسك نفسها وتساعد على تعزيز هدفنا المشترك المتمثل في إقامة بلد مستقر وديمقراطي ومزدهر.

السيدة شي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أرحب بفخامة رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، وأنوه أيضا بحضور ممثلي صربيا وكرواتيا والاتحاد الأوروبي.

تلتزم الولايات المتحدة بالحفاظ على الاستقرار والأمن في غرب البلقان. ومن هذا المنطلق، فإننا نرحب بقيام مجلس الأمن بتجديد الإذن الممنوح لولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك (عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي). إن اعتماد هذا الإجراء بالإجماع يدل على أن أعضاء مجلس الأمن يدركون الدور الهام الذي تؤديه عملية ألثيا في الحفاظ على الاستقرار والأمن في غرب البلقان. وتظل

عملية ألثيا، الراسخة في اتفاق دايتون للسلام، ذات أهمية حاسمة لدعم سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها. ونشكر الاتحاد الأوروبي على مساهماته وقيادته للعملية. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة باتفاق دايتون للسلام وبهدف تحقيق الديمقراطية والسلام والازدهار في البوسنة والهرسك.

تجري مناقشتنا اليوم في لحظة حرجة بشكل خاص، حيث يستمر الوضع في البوسنة والهرسك في التطور. ويجب أن يكون الاستقرار وخفض التصعيد على رأس الأولويات. وما زلنا ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تقوض الاستقرار. خلال السنوات العديدة الماضية، واجهت البوسنة والهرسك أزمة سياسية ممتدة ومزعزعة للاستقرار. وتقدمت الولايات المتحدة وقادت العمل الدبلوماسي لنزع فتيل هذا الوضع. على مدى الأشهر القليلة الماضية، عملنا بعناية وسرية من أجل تحقيق خفض التصعيد وإتاحة المجال لمزيد من الاستقرار في البوسنة والهرسك. وفي هذا السياق، رحّبنا بالخطوات التي اتخذها المجلس الوطني لجمهورية صربسكا في 18 تشرين الأول/أكتوبر لاتخاذ إجراءات تشريعية تضع البوسنة والهرسك على أسس أكثر استقرارا. وردًا على هذه الإجراءات الإيجابية، قمنا برفع العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على مسؤولي جمهورية صربسكا كإجراء للاستجابة بهدف نزع فتيل الأزمة وتعزيز الاستقرار. وهذه العقوبات، مثلها مثل جميع العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة، لم يكن من المفترض أن تكون دائمة. وإنما فُرضت ردا على إجراءات محددة ساهمت في الأزمة السياسية. وقد اتخذ المجلس الوطني لجمهورية صربسكا خطوات هامة لإلغاء هذه الإجراءات في 18 تشرين الأول/أكتوبر.

لم تعد الولايات المتحدة تنتهج سياسة بناء الدول أو تسعى إلى التدخل الدولي بأسلوب قسري. لقد حان الوقت الآن لإيجاد حلول محلية، بقيادة الجهات الفاعلة المحلية التي تمثل الشعوب الثلاثة المؤسسة للبوسنة والهرسك. تعكس هذه الإجراءات خطوة في هذا الاتجاه وتعكس روح سياسة الولايات المتحدة. وندعو جميع أبناء البوسنة والهرسك إلى الاستفادة من هذه الفرصة لتحقيق مزيد من الاستقرار والابتعاد عن حالة الأزمة المستمرة والعمل بدلا من ذلك على تعزيز الرخاء المشترك من خلال التسوية. وستواصل الولايات المتحدة العمل مع شركائنا لحماية المصالح الأمريكية والنهوض بها من خلال دعم الاستقرار والتقدم في البوسنة والهرسك وفي جميع أنحاء المنطقة.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أرحب في جلسة اليوم بفخامة رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك وممثلي كرواتيا وصربيا والاتحاد الأوروبي.

كما ذكر الكثيرون هذا الصباح، سيصادف شهر كانون الأول/ديسمبر مرور 30 عاما على توقيع اتفاق دايتون للسلام، الذي أنهى الحرب المروعة في البوسنة والهرسك – وهو حدث بارز يذكرنا بمدى التقدم الذي أحرزه هذا البلد. وبعد مرور ثلاثين عاما، يجب أن نجدد التزامنا المشترك بدعم اتفاق السلام وضمان أن يظل السلام الذي تحقق بشق الأنفس دائما وشاملا للجميع وصامدا للجيل القادم.

في وقت سابق من هذا العام، شهدنا في البوسنة والهرسك أزمة سياسية ودستورية خطيرة، ناجمة عن الخطاب الانفصالي من جانب سلطات كيان جمهورية صربسكا والإجراءات التي اتخذتها. وقد نظر مجلس

الأمن بقلق عميق إلى التطورات في البوسنة والهرسك. لذا، لنكن واضحين: إن الإجراءات التي تتعارض مع اتفاق دايتون للسلام غير مقبولة.

وعلى صعيد أكثر إيجابية، شهدنا في الأسابيع الأخيرة تطورات في اتجاه تحقيق الاستقرار. ونرحب بالقرارات التي اتخذها المجلس الوطني لكيان جمهورية صربسكا، التي ساهمت في تهدئة الوضع السياسي. غير أننا نشدد على الأهمية الرئيسية لأن تُظهر السلطات في كيان جمهورية صربسكا إرادة سياسية واضحة للابتعاد عن المبادرات والتشريعات المتبقية التي تتعارض مع النظام الدستوري للبلد ومساره نحو الاتحاد الأوروبي والتي لا تزال تشكل مصدر قلق لنا. وندعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى اغتنام هذه الفرصة لتجديد التزامها بالحوار الحقيقي ومواصلة السير على طريق التهدئة. إن الخطاب المسؤول والأفعال المسؤولة من جانب جميع القادة أمر أساسي في هذا الصدد. ونعرب عن أملنا في أن تُجرى الانتخابات الرئاسية المبكرة المقبلة في كيان جمهورية صربسكا بطريقة سلمية وشفافة ونزيهة وشاملة للجميع.

وهذه أيضا فرصة سانحة للبوسنة والهرسك لتجديد التزامها بالمسار نحو عضوية الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك تعيين كبير المفاوضين وتكثيف العمل على الإصلاحات دون تأخير. لا شك في أن البوسنة والهرسك تنتمي إلى الأسرة الأوروبية. وقد بدأت مفاوضات الانضمام منذ عام ونصف العام. والآن، حان الوقت لاغتنام الفرصة لصالح مواطني البلد. ويتطلب ذلك الالتزام والتركيز والوحدة.

وفي هذا الصدد، نرحب بتقديم البوسنة والهرسك مؤخرا خطتها الإصلاحية في إطار الخطة للنمو في غرب البلقان.

إن أحد الدروس التي استخلصناها من الأزمة السياسية والدستورية الأخيرة هو أن الاستقرار لا يمكن أبدا أن يُعتبر أمرا مسلما به. ونشيد بالمؤسسات القوية التي اضطلعت بمسؤولياتها حتى في ظل ضغوط سياسية هائلة. ورغم أننا نأمل أن نرى البوسنة والهرسك تتجاوز الحاجة إلى وجود دولي قوي، إلا أن هذه اللحظة لم تحن بعد. وترحب الدانمرك بالقرار 2795 (2025) الذي اتخذه مجلس الأمن اليوم بالإجماع والذي يجدد ولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك. وتفخر الدانمرك بأنها من بين الدول المساهمة في البعثة، باعتبارها شريكاً للبوسنة والهرسك الملتزمة بالسلام والاستقرار والتقدم. ونشيد بالبعثة لعملها الحيوي في الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة.

ونود أيضا أن نعرب عن دعمنا لمكتب الممثل السامي للبوسنة والهرسك. ونشكر الممثل السامي على تقريره الأخير.

وفي الختام، أود أن أكرر دعم الدانمرك الثابت لسيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها باعتبارها بلدا واحدا ومتحدا ومتعدد الأعراق.

السيدة ماكنوتان (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب المملكة المتحدة بتجديد ولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك، التي لا تزال تضطلع بدور حيوي في ضمان السلام والأمن في البوسنة والهرسك. وأشكر اليونان، بصفتها القائمة بالصياغة، على الجهود التي بذلتها بشأن النص.

وأود أيضا أن أشكر الممثل السامي كريستيان شميت على تقريره الأخير وأرحب بفخامة جليكو كومشيتش في اجتماعنا اليوم، وبممثلي صربيا وكرواتيا والاتحاد الأوروبي.

سأدلي بثلاث نقاط.

أولا، يجب الحفاظ على النظام الدستوري وسيادة القانون في البوسنة والهرسك. فقد شهد العام الماضي أكبر أزمة سياسية في البوسنة والهرسك منذ 30 عاما، وذلك بسبب الهجمات التي شنها الرئيس السابق لجمهورية صربسكا، ميلوراد دوديك، على دستور البوسنة والهرسك ومؤسساتها. ونحن نحترم قرارات محاكم البوسنة والهرسك وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى التمسك بسيادة القانون وإبداء الاحترام لسيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها. فإجراء الانتخابات الرئاسية في الموعد المحدد في جمهورية صربسكا سيتيح فرصة لتشكيل حكومتهم الجديدة. ونشجع التركيز على السياسة البنّاءة والتعاونية، بما في ذلك بين الكيانين في البوسنة والهرسك.

ثانيا، إن الأزمة السياسية تعزز الدور الحيوي والشرعي المستمر الذي يضطلع به الممثل السامي كما تعزز أهمية سلطات بون، وأقر المجلس كلاهما في عدة قرارات اتخذها بمقتضى الفصل السابع. والممثل السامي، الذي اختاره مجلس تنفيذ اتفاق السلام وليس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مكلف بدعم تنفيذ اتفاق دايتون للسلام. ونؤيد الممثل السامي تأييدا تاما، كما نؤيد استخدام سلطاته التنفيذية، عند الضرورة.

ثالثا، تؤيد المملكة المتحدة اتفاق دايتون للسلام، الذي ينص على وجود دولة واحدة وكيانين وثلاثة شعوب مؤسسة. وفي الوقت نفسه، نؤيد تماما طموحات البوسنة والهرسك في الاندماج الأوروبي الأطلسي، كما تجلى ذلك في إرادة غالبية مواطنيها. وأرحب باعتماد خطة الاتحاد الأوروبي للإصلاح مؤخرا باعتباره أنجع سبيل لتحقيق فوائد طويلة الأجل لجميع مواطني البوسنة والهرسك. ونواصل دعم المسؤولية والمساءلة على الصعيد المحلي.

وأخيرا، تشجع المملكة المتحدة جميع الزعماء السياسيين على وضع خلافاتهم جانبا والتحلي بالشجاعة السياسية، بالعمل معا من أجل مستقبل أكثر استقرارا وازدهارا لجميع المواطنين.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب سيراليون باتخاذ القرار 2795 (2025) الذي يجدد ولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك. ونؤيد دور البعثة في البوسنة والهرسك وننوه بالدور المهم الذي أدته اليونان في اتخاذ القرار 2795 (2025).

وأرحب بمشاركة فخامة السيدة جليكو كومشيتش، رئيسة مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، وممثلي كرواتيا وصربيا ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، في القاعة.

لقد أحطنا علما بالتقرير المفصل الذي قدمه السيد كريستيان شميت، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، والذي يغطي الفترة الممتدة من 6 نيسان/أبريل 2025 حتى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2025. وتنوه سيراليون بالدور المهم الذي يقوم به مكتب الممثل السامي في اتخاذ القرارات الصعبة، لا سيما في وقت حرج.

إن التقدم الذي تم إحرازه في البوسنة والهرسك يدل على ما يمكن تحقيقه من خلال الإرادة الوطنية، بالتأكيد على التماسك والمصالحة والتعاون الإقليمي والتواصل الدولي المستمر، وروح الاحترام المتبادل، روح تتبنى التنوع سعيا لتحقيق مستقبل مشترك.

ونشيد بمساهمة الشركاء على مر السنين، بما في ذلك المجموعة الخماسية والاتحاد الأوروبي، وكذلك الأطراف الإقليمية الفاعلة الأخرى التي تدعم تنفيذ اتفاقات وعمليات السلام.

وإذ تقترب الذكرى السنوية الثلاثون لاتفاق دايتون للسلام، نتذكر أن الهيكل السياسي المعقد للبوسنة والهرسك، الذي صيغ لتجسيد تنوعها واستيعابه، يجب الحفاظ عليه وصونه إذا أردنا أن يدوم السلام والاستقرار. ونشجع الزعماء السياسيين على جميع المستويات على تجديد التزامهم برؤية موحِّدة للسلام والوحدة والتقدم.

ومع الإقرار بالتقدم الذي أُحرز، فإن التحديات الحالية تتطلب اتخاذ إجراءات مستدامة وبناءة. ونطرح النقاط الثلاث التالية.

أولا، نرحب باعتماد مجلس الوزراء لخطة الإصلاح اللازمة في إطار خطة الاتحاد الأوروبي للنمو في غرب البلقان والإصلاحات التشريعية ذات الصلة، ونحيط علما باستعراض المفوضية الأوروبية الجاري لمشروع خطة الإصلاح. وفي الوقت نفسه، يساورنا القلق إزاء استخدام المؤسسات، بما فيها المؤسسات القضائية والإدارية، في أعمال قد تتعارض مع تعهدات السلام والإصلاح المتفق عليها. ومن المحتمل أن الخلافات السياسية والمأزق السياسي على مختلف مستويات الحكومة تؤدي إلى إبطاء التقدم، حيث نلاحظ أن الالتزامات الرئيسية، بما في ذلك تنفيذ خطة 5 زائدا 2 واعتماد ميزانية الدولة، تتطلب تجديد الاهتمام لضمان فعالية أداء مؤسسات الدولة. ونشجع جميع الأطراف المعنية على إعطاء الأولوية للحوار والتعاون وأداء الالتزامات بأمانة.

ثانيا، فيما يتعلق بالنزاهة المؤسسية، نلاحظ المناقشات المتكررة بشأن دور الممثل السامي، وكذلك تصريحات وأفعال الرئيس السابق لجمهورية صربسكا، السيد ميلوراد دوديك. فهذه الديناميات تهدد بتعميق الانقسامات. ونحث على ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ خطوات انفرادية، واحترام العمليات الدستورية والقانونية، والمشاركة البناءة للمساعدة في نزع فتيل التوترات. ونرحب بالجهود الخارجية الرامية إلى دعم هذه الأهداف. وفيما يتعلق بالمبادرات السياسية، بما في ذلك أي استفتاء مقترح، نشدد على أهمية النظر بعناية في تأثيرها على نطاق أوسع. ويجب أن تظل مصالح الشعب، وليس مصالح الأفراد أو الأحزاب، الأولوية القصوى، إلى جانب احترام قرارات المؤسسات الدستورية والقضائية. وتعرب سيراليون عن قلقها إزاء التقارير التي تفيد بوجود ممارسات تفرقة في التعليم في أجزاء من البوسنة والهرسك. كما نعرب عن أسفنا للاضطرابات التي أعقبت إحياء ذكرى الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا يوم 11 تموز/يوليه 2025. فالمصالحة الدائمة تتحقق بالاحترام والتعاطف والاعتراف. ويجب ألا يكون للخطاب المثير للانقسام والاستفزازات مجال في مستقبل البوسنة والهرسك.

ثالثا، يعتمد استقرار البوسنة والهرسك في الأجل الطويل على أسس اقتصادية سليمة. ونلاحظ اتجاهات النمو الإيجابية الأخيرة ولكننا نحذر من أن تؤدي التوترات السياسية المتصاعدة إلى تجزئة الاقتصاد وتقويض ثقة المستثمرين، والحد من آفاق التنمية المستدامة. وكما نؤيد ترشيح البوسنة والهرسك للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، نثني على بالاتحاد الأوروبي لدوره القيادي واستثماره المستمر في النمو والإصلاح، وننوه بالعمل المستمر لمؤسسة الأشخاص المفقودين في البوسنة والهرسك. ونشجع على اتخاذ مبادرات أوسع نطاقا تعزز الثقة والمصالحة وجبر الضرر والوحدة بين الطوائف.

وفي الختام، يظل الاستثمار في النسيج الاجتماعي، وفي التعليم والإدماج والتماسك بين الطوائف أمورا أساسية لمسار التجديد في البوسنة والهرسك. كما أن هذا الاستثمار، إذا ما نُفذت بطرق تعزز السلام، سيسهم في تحقيق الاستقرار في غرب البلقان ككل.

السيدة بن (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أرحب بمشاركة فخامة السيد جليكو كومشيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك وسعادة السيد ستافروس لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، وممثلي صربيا وكرواتيا في جلسة اليوم.

وأنوه بإسهام مكتب الممثل السامي في البوسنة والهرسك في تنفيذ ولايته وفقا للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، وأحيط علما بمحتويات التقرير المقدم عن الحالة في البوسنة والهرسك.

ترحب غيانا بالقرار 2795 (2025) الذي اتخذه مجلس الأمن اليوم بالإجماع والذي يجدد الإذن بعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك (عملية ألثيا) لمدة 12 شهرا إضافيا. وترى غيانا أن استمرار وجود بعثة عملية ألثيا بشكل إيجابي وتعتقد أنها بمثابة رادع ضد أي زعزعة محتملة للاستقرار. وفي هذا السياق، نحيط علما في هذا السياق بالزيادة المؤقتة في عدد قوات البعثة في شهر آذار/مارس استجابة للتوترات السياسية المتزايدة، مما ساعد على تهدئة المخاوف الأمنية لدى مواطني البوسنة والهرسك.

ورغم أن الحالة في البوسنة والهرسك تظل هادئة، لا تزال غيانا تشعر بالقلق إزاء التقارير التي تتحدث عن التحديات التي تواجه سلطة الدولة، والعراقيل المؤسسية، واستمرار الخطاب المثير للانقسام من الجهات الفاعلة السياسية. فهذه الأعمال تقوض الإطار الدستوري الذي ينص عليه اتفاق دايتون للسلام وسيادة القانون، وتهدد السلام والأمن والسيادة البلد وسلامته الإقليمية، وهي مبادئ لا يمكن الاستغناء عنها في تحقيق استقرار البوسنة والهرسك وتقدمها. ونؤكد من جديد احترامنا لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. ونكرر دعوتنا لجميع الزعماء السياسيين إلى إعطاء الأولوية لمصالح جميع المواطنين من خلال التمسك بالأحكام المكرسة في القانون الدولي واتفاق دايتون للسلام. كما نشجع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على التقيد الصارم بهذه الأحكام.

لقد أحطنا علما بملاحظات الممثل السامي شميت بشأن التقدم المحدود في تنفيذ خطة 5+2، التي تظل الإطار القائم لإغلاق مكتب الممثل السامي، وتشكل معيارا مرجعيا حاسما للحكم الذاتي في البوسنة والهرسك. ونشجع جميع الأطراف المعنية على تسريع جهودها من خلال الحوار البناء والتوافق من أجل تحقيق الأهداف والشروط المبينة في الخطة. وتشيد غيانا باعتماد مجلس الوزراء لخطة الإصلاح، التي

ستتيح للبوسنة والهرسك الحصول على التمويل في إطار خطة الاتحاد الأوروبي للنمو في غرب البلقان في مجالات رئيسية مثل البنية التحتية الرقمية، والاقتصاد الأخضر، والتعليم، ودعم القطاع الخاص، وسيادة القانون. ونرى أن هذه خطوة مهمة نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي ونأمل أن تحظى بتقدير إيجابي عندما تستعرضها المفوضية الأوروبية.

ويصادف هذا العام مرور 30 عاما على توقيع اتفاق دايتون للسلام، الذي لا يزال يوفر إطارا متينا للمصالحة والسلام والاستقرار في البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، كان تنفيذ الاتفاق متفاوتا. وهذه لحظة مناسبة لمواصلة جميع الأطراف المعنية تحليل أوجه القصور في التنفيذ وتعزيز جهودنا لدعم سير البلد في الطريق نحو السلام والاستقرار الدائمين. ويقع في صميم هذه الجهود إدماج الشباب. فقد أحطنا علما باستمرار تدفق الشباب خارج البوسنة والهرسك. ولا بد من تحفيزهم على البقاء. ويعني ذلك تزويدهم بالأدوات اللازمة للإسهام في بناء مجتمع تتوافر فيه مقومات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. وتشدد غيانا على أهمية الحوار البنّاء بين الأجيال، حيث تشجَّع ثقافة قوامها الاحترام والمساءلة والشمول، وتمكين جيل الشباب من الابتكار والإسهام بصورة مجدية في نمو بلدهم.

وتؤكد غيانا من جديد التزامها تجاه شعب البوسنة والهرسك وتحث المجتمع الدولي على أن يظل ثابتا في دعمه لتهيئة بيئة يمكن أن يزدهر فيها السلام وتُحترم فيها سيادة البلد.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

لقد أيدنا اتخاذ القرار الذي مدد ولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك (عملية ألثيا) لفترة 12 شهرا أخرى (القرار 2795 (2025)). وننوه بأن قيادة عملية ألثيا تتخذ موقفا متوازنا وتمتنع عن التدخل في الشؤون السياسية الداخلية للبوسنة والهرسك. ونرجو أن تواصل البعثة التقيد الدقيق بالولاية المعتمدة وأن تؤدي قوات الاتحاد الأوروبي دورا في تحقيق الاستقرار لضمان السلام والأمن في البوسنة والهرسك.

إن جلسة اليوم ذات طابع خاص. فهي تنعقد عشية الذكرى السنوية الثلاثين للتوقيع بالأحرف الأولى والتوقيع الكامل على الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، المعروف باسم اتفاق دايتون. ولا بد لنا من الإشارة، بقلق بالغ، إلى أن هذا العام قد اتسم بأزمة في البوسنة والهرسك – أزمة لم يسبق لها مثيل في فترة ما بعد دايتون بأكملها. ولا يزال الدور الرئيسي لمجلس الأمن، الذي أقر اتفاق دايتون من خلال القرار 1031 (1995)، أوثق صلة بالواقع من أي وقت مضى. وهذه هي الجلسة الخامسة التي يعقدها المجلس بشأن المسألة البوسنية في عام 2025، وذلك يشهد بلا شك على الطابع المستعصي والمنهجي للمشاكل والصراعات الحادة بين الأعراق.

إن الحالة الراهنة في البوسنة والهرسك ناجمة إلى حد كبير عن الأنشطة الخبيثة التي تقوم بها بعض البلدان الغربية، بما فيها البلدان التي التزمت بالدفع قدما بالتسوية في مرحلة ما بعد النزاع. فبدلا من تشجيع الحوار الداخلي على أساس الاحترام المتبادل وتعزيز البحث عن حلول توفيقية للمشاكل الملحة بين الأطراف في البوسنة والهرسك، نشهد رغبة أنانية في الاحتفاظ بقبضة خارجية على بلد ذي سيادة مهما كان الثمن.

إن الغرب، في سعيه لتحقيق مصالحه الذاتية الضيقة، يضحي، دون تردد، بالجهود الدولية المبذولة منذ سنوات لتحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك، ويفكك هيكل دولة البوسنة والهرسك الذي أقيم في دايتون، ويقوض الهوية الوطنية للشعوب البوسنية التي تُفرض عليها قيم ثقافية غريبة. وهذه السياسة الخطيرة، الرامية إلى تقويض نظام دايتون المعقد لتحقيق التوازن بين مصالح ثلاثة شعوب مؤسسة متساوية وكياني البوسنة والهرسك من خلال سلطات دستورية واسعة، تنطوي على تحيز واضح ضد الصرب. كما يجد الكروات البوسنيون أنفسهم في وضع غير متكافئ، حيث يُحرمون من حقهم في التمثيل الشرعي في الهيئات الحاكمة.

وبذريعة بناء الدولة المزعومة والعمليات الشنيعة التي يقوم بها الجهاز البيروقراطي في مؤسسات الحكم لعموم البوسنة، يجري انتهاك صارخ لاتفاق السلام، وهو استحداث صيغ غير قانونية وغير دستورية لاعتماد وتنفيذ القرارات التي يتخذها ممثلو شعب واحد فقط من الشعوب الثلاثة المؤسسة من أجل تحقيق المصالح الغربية في البلد. ويشكل استغلال المأساة في سريبرينتسا وتسييسها مثالا صارخا على ذلك. والمحاولات الرامية، بمختلف الذرائع الواهية، إلى إلقاء اللوم عن كل الاضطرابات البوسنية على جمهورية صربسكا لا تصمد أمام النقد. فرؤية الصرب الناضجة لمستقبل البوسنة والهرسك، التي تستبعد الحماية الخارجية الشائنة، واستعدادهم لتحمل المسؤولية المشتركة، إلى جانب المسلمين البوسنيين والكروات، عن مصير البلد، تتعارض مع خطط العواصم الغربية للبلقان. لقد وصل الأمر إلى حد أن الإرادة الانتخابية لمواطني البوسنة والهرسك يتم إعادة تشكيلها من قبل الهيئات القضائية والانتخابية التي لم تعد مستقلة، ويتم الضغط على أولئك الذين يختلفون مع الإملاءات الخارجية من خلال العقوبات والتهديدات والقمع السياسي والاضطهاد. وبلغت ذروة هذه الممارسة الاستعمارية الجديدة عندما دُفع بالمواطن الألماني كريستيان شميت إلى منصب الممثل السامي للبوسنة والهرسك، خلافاً للإجراءات القائمة ودون موافقة المجلس. ونود أن نشدد على أن مجلس الأمن هو الهيئة الوحيدة المخولة بالموافقة على الممثل السامي في البوسنة والهرسك، ونحن لا نعترف بالسيد شميت بصفته هذه.

لقد تسبب السيد شميت نفسه في فوضى قانونية هائلة. وفي محاولة منه لتبرير بقائه غير المبرر على الإطلاق في البوسنة والهرسك، بدأ هذا الأجنبي بفرض ما يسمى بالحلول على شعب بلد آخر. ويمكن أن نرى بوضوح حقيقة أن الممثل السامي الزائف منفصل تماماً عن الواقع في تقريره المزعوم الذي يهدف إلى خلق انطباع زائف عن الحالة في البوسنة والهرسك وإلقاء المسؤولية عن الأزمة على جمهورية صربسكا التي تدافع بالفعل، بدورها، عن أسس دايتون.

إن أحد المظاهر الصارخة لعدم احترام الغرب الفاضح للبوسنة والهرسك كدولة أوروبية مستقلة لا يظهر في أنشطة كريستيان شميت وحسب، بل أيضاً في العمليات التي يقوم بها مكتب الممثل السامي. علاوة على ذلك، فقد انجذب منذ فترة طويلة إلى تبعية أصحاب المصلحة المحليين الذين يتجنبون الحوار ويبحثون عن حلول لمجرد أن هناك من سيقوم بذلك نيابة عنهم. وهذا ما تؤكده الرسالة الموجهة إلى مجلس الأمن من الفاعلين السياسيين المسلمين البوسنيين السابقين والحاليين دفاعاً عن شميت.

لقد طال انتظار معالجة مسألة الإنهاء الفوري لنشاط مكتب الممثل السامي. إن نشاطه يتعارض مع سيادة البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، نطالب الدول الغربية بالتوقف الفوري عن مثل هذه التجارب

والكف عن ممارسة التدخل في الشؤون الداخلية لهذا البلد. في الوقت نفسه، نشير إلى الطبيعة الخطيرة للخطاب العدائي المعادي للصرب الصادر عن بعض الجهات الفاعلة في اتحاد البوسنة والهرسك وممثليه في المؤسسات البوسنية. إن التهديدات بالتصعيد المسلح غير مقبولة.

ومع ذلك، أظهرت قيادة الكيان الصربي عقلية عقلانية وطرحت مراراً وتكراراً مبادرات لإقامة حوار بناء بين البوسنيين. وترد المواقف المبدئية لبانيا لوكا إزاء الوضع الحالي في أحدث تقرير للكيان الصربي والذي قمنا بتعميمه على مجلس الأمن بناء على طلب زملائنا صرب البوسنة. ونفترض أن أعضاء المجلس قد اطلعوا عليه بعناية، فهذه فرصة لتحليل الأسباب الجذرية للأزمة التي تم ذكرها وعواقبها بموضوعية.

ونحن مقتنعون بأن دايتون هو الأساس الوحيد الممكن للتسوية في البوسنة والهرسك. إن المبادئ التي أقرها دايتون لسير عمل هذه الدولة على أساس المساواة بين الشعوب الثلاثة المؤسسة لها والكيانين، وإلغاء مكتب الممثل السامي، وتأييد الحق في التنمية لشعوب البوسنة والهرسك هي وحدها التي يمكن أن تضمن للمواطنين البوسنيين التعايش السلمي والازدهار. إن أي محاولات لتشويه أسس دايتون ستكون لها عواقب وخيمة على البوسنة والهرسك ومنطقة غرب البلقان بأكملها. ويقع على عاتق مجلس الأمن التزام بمنع حدوث مثل هذا السيناريو.

والاتحاد الروسي من جانبه، وباعتباره إحدى الدول الضامنة لاتفاق السلام لعام 1995، يقف على أهبة الاستعداد للمشاركة البناءة من أجل توفير حل حقيقي لمرحلة ما بعد النزاع في البوسنة والهرسك.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك.

السيد كومشيتش (البوسنة والهرسك) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن امتناني لقراركم بتمديد ولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك، عملية ألثيا. وأشكر الممثلين الدائمين للبلدان الأعضاء في المجلس، وأتوجه بشكر خاص إلى الممثلة الدائمة لليونان.

إن كلمتي اليوم، بالنيابة عن البوسنة والهرسك، ستكون في معظمها عن الأشهر الستة الماضية، كما هو موضح في تقرير مكتب الممثل السامي للبوسنة والهرسك. وكما يتضح من تقرير الممثل السامي، فقد اتسمت فترة الأشهر الستة الماضية في البوسنة والهرسك بسلسلة من الأزمات السياسية التي ارتبطت في الغالب بالعملية القضائية ضد ميلوراد دوديك والحكم الذي أصدرته محكمة البوسنة والهرسك في تلك المناسبة، والذي كان له أساسه القانوني في التعديلات التي أدخلها الممثل السامي على القانون الجنائي. كان الهدف من هذه الأزمات السياسية، التي تم التعبير عنها من خلال إنشاء مؤسسات سياسية وقضائية ومؤسسات أخرى موازية، هو تهيئة الظروف لانفصال جمهورية صربسكا عن البوسنة والهرسك.

وقد استُخدم فرض كريستيان شميت لبعض القرارات كذريعة لإثارة الأزمات. ومع ذلك، فإن السبب الحقيقي للأزمات هو شيء آخر: إنه النية المبيتة منذ أمد طويل لتنفيذ انفصال جزء من البوسنة والهرسك عن طريق إثارة الأزمات. هذه السياسة، التي ينفذها دوديك ومؤسسات جمهورية صربسكا، يتم إيقافها حالياً من خلال مشاركة الجهات الفاعلة الدولية. بيد أنني على يقين من أن الأنشطة الرامية إلى تحقيق انفصال

جزء من البوسنة والهرسك ستستمر. في هذه الأثناء، أدى هذا النوع من الأوضاع والتطورات إلى فتح نقاشات، سواء داخل البوسنة والهرسك أو بين الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي الموجودة في البلد، حول مستقبل مكتب الممثل السامي والحاجة إلى وجود المكتب.

يتم تقديم الهجمات التي نشهدها ضد مكتب الممثل السامي على أنها هجمات ضد كريستيان شميت بصفته الشخص الذي يقوم بوظيفة الممثل السامي. إن الهدف النهائي لهذه الهجمات ليس الممثل السامي الحالي. إذ يتمثل هدفها النهائي في إلغاء مكتب الممثل السامي من الحياة السياسية في البوسنة والهرسك. وبإلغاء المكتب، سيتم إلغاء ملحق كامل من اتفاق دايتون للسلام. ومن شأن ذلك في الواقع أن يعرّض اتفاق السلام للخطر، بل ومن المحتمل أن يتسبب في انهيار الاتفاق برمته.

أنا أحد الأشخاص الذين انتقدوا شميت وأفعاله بشدة. وإحقاقاً للحق، من واجبي أيضاً أن أقول إن القرارات التي اتخذها شميت ونفذها لم تكن كلها من صنعه في المقام الأول. فقد قام بها بتنسيق كامل مع بعض ممثلي المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك، وفي كثير من الأحيان، قام ببعض التحركات بناء على إصرار وطلب من نفس تلك الجهات الدولية الفاعلة. وكانت تصرفاته – بالإضافة إلى سياسة بعض الجهات الدولية الفاعلة التي كان لها تأثير حاسم على شميت – تركز في كثير من الأحيان على تعزيز وتمثيل خيار سياسي واحد يتماشى مع مصالح بلد مجاور.

ومرة أخرى، لا بد لي من التذكير والتأكيد على أن وجود مكتب الممثل السامي كمؤسسة هو جزء من اتفاق دايتون للسلام وينظمه تحديداً المرفق العاشر من الاتفاق. ترد صلاحيات مكتب الممثل السامي في المادة الخامسة من الملحق العاشر من اتفاق دايتون للسلام. واستناداً إلى تلك المادة، تم تقديم ما يسمى بسلطات بون في وقت لاحق. في عام 2008، اتخذ مجلس تنفيذ اتفاق السلام قراراً بشأن الشروط، المنصوص عليها في ما يسمى بخطة 5+2، التي يجب الوفاء بها من أجل إغلاق مكتب الممثل السامي. وبالتالي، فإن جميع المتطلبات الرسمية لوجود مكتب الممثل السامي وتشغيله موجودة. في الوقت نفسه، لا يوجد شرط رسمي واحد لإغلاق المكتب أو نقله إلى خارج البوسنة والهرسك لأن الشروط المتفق عليها في عام 2008، خطة 5+2، لم يتم الوفاء به. والشيء الوحيد الموجود بهذا المعنى هو وجود رغبة سياسية لدى بعض الأفراد المحليين، وكذلك لدى بعض الجهات الفاعلة الأجنبية، في التخلص من مكتب الممثل السامي. وإذا حدث ذلك، فإنه سيكون ذلك بمثابة ضربة للهيكل الحالي للبوسنة والهرسك وقد يعرض اتفاق السلام نفسه للخطر ويثير مشاكل جديدة أكبر في البوسنة والهرسك والمنطقة.

أود أن أذكّر الأعضاء بأن الهيكل الحالي للبوسنة والهرسك ليس نتاج عملية اجتماعية أو سياسية أو اتفاق داخلي – إنه نتاج اتفاق سلام لا يرضى عنه أي طرف في البوسنة والهرسك. وحتى بلدان الجوار التي شاركت في الحرب والعدوان على البوسنة والهرسك غير راضية عنه. إن المفهوم الحالي لكيفية عمل البوسنة والهرسك – الذي يسميه الممثل السامي الحالي خطأً بتوازن القوى العرقي، والذي قد يكون الاسم الأدق له هو اختلال توازن القوى العرقي – هو في حد ذاته مفهوم متضارب تمامًا. وفي نهاية المطاف، فإن السنوات الثلاثين التي مرت منذ نهاية الحرب في البوسنة والهرسك تثبت ذلك للأسف يوميا تقريبًا. إن إلغاء مكتب الممثل السامي ونقل مقره وإضعاف صلاحياته على النحو المحدد في المادة الخامسة، الملحق

10، من اتفاق دايتون للسلام، يعني في الواقع التخلي عن اتفاق دايتون للسلام تماماً. وليس من الصعب معرفة عواقب ذلك.

وبالنظر إلى كل هذه الأمور، فإنني ملزم بمحاولة اقتراح حل للوضع الحالي فيما يتعلق بمصير مكتب الممثل السامي واستقرار الحالة في البوسنة والهرسك. في رأيي، هناك خياران. الأول هو تعيين ممثل سامٍ جديد والإبقاء على مؤسسة المكتب في البوسنة والهرسك بجميع صلاحياتها بما يتماشى مع المادة الخامسة، المرفق 10، من اتفاق دايتون للسلام. وهذا خيار قصير الأجل. والخيار الآخر أكثر تعقيداً، ولكنه دائم وطويل الأمد. ويتمثل جوهر ذلك الخيار في ضرورة أن تصبح البوسنة والهرسك بلدًا ديمقراطيًا حقًا وأن تلغي التمييز بين مواطنيها في مجال حقوق الإنسان وأن تتخلى عن المفهوم المتضارب للتوازن العرقي أو اختلال توازن القوى وأن تحمي حقوق الإنسان الفردية ومبادئ سيادة القانون، وبالتالي جعل البوسنة والهرسك مستعدة للاندماج في الاتحاد الأوروبي.

لهذا السبب، أود أن أوجه نداءً إلى جميع الأعضاء هنا الذين يتمنون الخير للبوسنة والهرسك أن يقدموا لنا دعمهم لبدء فترة انتقالية ننفذ، نحن في البوسنة والهرسك، خلالها وبمساعدتهم جميع الإصلاحات الدستورية وغيرها من الإصلاحات الضرورية من أجل جعل البوسنة والهرسك دولة ديمقراطية حديثة تخضع لحكم القانون وتحمي حقوق الإنسان. لقد حان وقت الانتقال والتطور في النظام السياسي والقانوني في البوسنة والهرسك وينبغي أن نبدأ دون تأخير في أقرب وقت ممكن. والقيام بأي شيء آخر هو تلاعب خطير بالأمن والاستقرار ليس في البوسنة والهرسك وحدها ولكن في المنطقة بأكملها وربما حتى في القارة الأوروبية.

كان من واجبي أن أخبر الأعضاء بذلك اليوم وفي هذا المكان.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن للسيد لامبرينيديس.

السيد لامبرينيديس (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي تركيا ومقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا، بالإضافة إلى النرويج وأرمينيا.

وأود أيضا أن أرحب بفخامة السيد جليكو كومشيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، وبممثلي كرواتيا وصربيا في مناقشة اليوم.

يرحب الاتحاد الأوروبي بتجديد مجلس الأمن لولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك (عملية ألثيا). وتواصل عملية ألثيا القيام بدور رئيسي في دعم سلطات البوسنة والهرسك للحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة لجميع مواطنيها. وتُظهر هذه العملية التزام الاتحاد الأوروبي طويل الأمد تجاه البوسنة والهرسك.

يحيط الاتحاد الأوروبي علماً بالتطورات الأخيرة في الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا والتي تساهم في تهدئة الوضع السياسي. ويشدد الاتحاد الأوروبي على الأهمية الرئيسية لأن تُظهر السلطات في كيان

جمهورية صربسكا إرادة سياسية واضحة للابتعاد عن المبادرات والتشريعات المتبقية التي تتعارض مع النظام الدستوري للبلد ومساره نحو الاتحاد الأوروبي والتي لا تزال تشكل مصدر قلق للاتحاد الأوروبي.

وبعد إنهاء ولاية رئيس كيان جمهورية صربسكا، يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في جمهورية صربسكا على أساس قانون الانتخابات المعتمد على مستوى الدولة وقرارات لجنة الانتخابات المركزية. ويؤكد الاتحاد الأوروبي ضرورة احترام سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها وشخصيتها الدولية ونظامها الدستوري، بما في ذلك قرارات المحكمة الدستورية. وفي هذا السياق، يحثّ الاتحاد الأوروبي جميع الجهات السياسية الفاعلة في البوسنة والهرسك على الامتناع عن الخطابات والأعمال الاستفزازية المثيرة للانقسام ونبذها.

(تكلم بالفرنسية)

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد أهمية استمرار التعاون بين الجهات الفاعلة الدولية ويعرب عن دعمه لمهمة الممثل السامي ومكتبه.

(تكلم بالإنكليزية)

في أعقاب قرار المجلس الأوروبي ببدء مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مع البوسنة والهرسك في آذار/مارس 2024، يحث الاتحاد جميع الجهات السياسية الفاعلة على تجديد تركيز البلد على المضي قدما على مسار الاتحاد الأوروبي وعلى تكثيف الجهود الرامية إلى إجراء الإصلاحات التي أوصى بها الاتحاد الأوروبي واتخاذ جميع الخطوات ذات الصلة. ويشير الاتحاد الأوروبي إلى تقديم خطة الإصلاح مؤخراً إلى المفوضية الأوروبية باعتباره تطوراً جيدا يهدف إلى إفادة مواطني البوسنة والهرسك.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددًا التزامه القاطع بمنظور الاتحاد الأوروبي للبوسنة والهرسك بوصفها بلدا واحدا وموحدا وذا سيادة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد إليتش (صربيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم الناجحة جدا لمجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر وأتمنى كل النجاح لسيراليون في الاضطلاع بهذه المهام في الشهر القادم.

في أعقاب المناقشة التي جرت مؤخرا بشأن الحالة في كوسوفو وميتوهيا (انظر S/PV.10019)، ترحب صربيا بهذه الفرصة لتؤكد مرة أخرى التزامها الثابت بمبدأي السيادة والسلامة الإقليمية على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

وعليه، أود في البداية أن أؤكد ما هو بديهي: لا تزال صربيا ملتزمة التزاما راسخا لا لبس فيه بالسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك في إطار الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. وتؤيد صربيا البوسنة والهرسك بوصفها دولة واحدة تتألف من كيانين وثلاثة شعوب تأسيسية، وفقًا لدستورها. كما نرحب

بتمديد عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك، عملية ألثيا، حيث أن لها دوراً هاماً في دعم الاستقرار والأمن في البوسنة والهرسك.

وترى صربيا أن العلاقات مع البوسنة والهرسك هي إحدى ركائز الاستقرار والازدهار الإقليميين. ونحن ملتزمون بتعزيز الثقة والحوار والتعاون مع المؤسسات في سراييفو، مع الحفاظ على علاقات مفتوحة وشفافة ومفيدة بصورة متبادلة مع الكيانين – جمهورية صربسكا واتحاد البوسنة والهرسك – بما يتفق تمامًا مع إطار دايتون. ولا يزال اتفاق دايتون للسلام حجر الزاوية للسلام والاستقرار في البوسنة والهرسك وفي منطقتنا بأسرها. فقد أنهى النزاع المأساوي وأنشأ مؤسسات ديمقراطية وفتح المنظور الأوروبي أمام البلد. وبينما يوجد دائماً مجال للتحسين، إلا أنه يجب ألا نعتبر هذه الإنجازات أمراً مفروغاً منه. فلا يزال اتفاق دايتون هو الأساس القابل للتطبيق لجعل البوسنة والهرسك دولة مستقرة وديمقراطية.

وما فتئت صربيا تؤكد أن الحوار والتوافق بين الكيانين والشعوب التأسيسية الثلاثة يظلان السبيل المشروع والمستدام الوحيد لحل المسائل الداخلية والنهوض بالتطلعات المشتركة. أما الحلول المفروضة من الخارج – تلك التي تتجاهل توافق الآراء وتخل بالتوازن الدستوري الذي أرساه اتفاق دايتون – فتأتي بنتائج عكسية وقد تضر باستقرار البلد والمنطقة ككل. وللأسف، أثبتت فترة المراقبة الماضية هذا الدرس مرة أخرى. فقد حلت بعض الإجراءات التي اتخذها مكتب الممثل السامي للبوسنة والهرسك محل الشرعية الديمقراطية بفرض أمور ذات طابع سياسي، في حين يدعي المكتب أنها تضمن الأداء الوظيفي. ولم تؤد هذه التدخلات إلى تعزيز المؤسسات. بل عمّقت الانقسامات وقوّضت الثقة وخلقت جوًا من التعسف السياسي.

ويكمن باعث آخر على القلق في النهج الانتقائي للعديد من الجهات السياسية الفاعلة في البوسنة والهرسك تجاه أعمال الممثل السامي. فتلك الجهات تغير مواقفها ليس وفقًا للمبدأ، ولكن وفقًا للمصلحة. وأود توضيح لك. في هذه القاعة تحديدا ومنذ فترة ليست ببعيدة، ذكر ممثل البوسنة والهرسك أن السيد شميت انتهك المرفق 10 من اتفاق دايتون ودستور البوسنة والهرسك بتعديل قانون الانتخابات قبل أسابيع من التصويت ومرة أخرى ليلة الانتخابات وبتعديل دستور أحد الكيانين على الرغم من أن ذلك لا يدخل ضمن اختصاصه. وفي معرض انتقاده لسلوك السيد شميت، أشار إلى معايير قانونية متعددة وإلى أحكام المحاكم الأوروبية والدولية ومدونة لجنة البندقية للممارسات الجيدة في المسائل الانتخابية والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكلها أجزاء لا تتجزأ من النظام الدستوري للبوسنة والهرسك. وقدم، في الواقع، حجة قانونية قوية.

غير أنه عندما تقتضي المصلحة السياسية ذلك، تُنحى هذه المبادئ جانبًا بما يتلاءم مع هذه المصلحة. ومن الأمثلة على ذلك أننا شهدنا مؤخراً موقفًا عُزل فيه رئيس منتخب ديمقراطيًا لأحد الكيانين من منصبه لتوقيعه على مشاريع قوانين اعتمدها برلمان ذلك الكيان نفسه حسب الأصول. وجرى القيام بذلك استنادًا إلى التعديلات التي فرض الممثل السامي إدخالها على قانون العقوبات والتي طُبقت بأثر رجعي بمجرد دخولها حيز النفاذ. وقبل أن أترك هذا العبث السياسي والقانوني يترسخ في الأذهان، يجب أن أشير إلى أن نفس الجهات الفاعلة التي انتقدت في السابق تجاوزات الممثل السامي تشيد الآن بقراراته الأخيرة باعتبارها دليلاً على سيادة القانون.

وهذا يقودنا إلى جوهر المشكلة، وهي ذات شقين. أولاً، لا ينتج عن فعلين منفصلين مشكوك فيهما من الناحية القانونية وضارين سياسياً عند الجمع بينهما نتيجة إيجابية. إنهما يتراكمان فحسب ويعززان نمطًا من التصرفات التي تقوض الشرعية الديمقراطية ويخلقان تصوراً لسلطة تعسفية أشبه بسلطة نائب الملك. وثانيًا، يختزل الكثير من الخطاب السياسي حول البوسنة والهرسك جميع مشاكل البلد في شخصية سياسية واحدة. وبما أن هذا الشخص لم يعد موجودا في منصبه، فربما يفترض المرء أن جميع المشاكل قد حُلت. ولكن ذلك يطرح السؤال التالي: هل هذا هو الحال حقاً؟

للأسف، يكمن وراء هذا النقاش المؤسسي تحدٍ سياسي ومجتمعي أعمق. ويكمن التحدي في استمرار الفشل في الاتفاق على القواسم التوافقية الأساسية التي ينبغي أن تقوم عليها وظائف النظام. ويتجلى غياب هذا التوافق في الآراء بصور عديدة ولكنه السبب الجذري الذي يجب معالجته. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى الميل المستمر داخل المؤسسة السياسية في سراييفو إلى تفسير الديمقراطية من منظور يتمحور حول الأغلبية، سعياً إلى ترجمة الهيمنة الديمغرافية إلى سيطرة سياسية. وفي دولة معقدة ومتعددة الأعراق، فإن هذا النموذج ليس ديمقراطيًا ولا مستدامًا.

ومرة أخرى، ولتوضيح هذه النقطة، أعرب السيد كومشيتش في خطابه الأخير أمام الجمعية العامة عن أسفه لأنشطة ذلك الجزء من المجتمع الدولي الذي يسعى، بطرق مختلفة، إلى الحفاظ على نظام سياسي عرضي تحكم فيه أقلية الأغلبية، مما يدمر أحد المبادئ الأساسية للديمقراطية. كانت تلك كلمات عضو في الرئاسة، كما قيل في هذه القاعة تحديدا وليس على لسان ممثل صربيا، انتخبه الناخبون غير الكروات الأكثر عددا والذين صوتوا بشكل استراتيجي للوصول بممثل البشناق وممثل الكروات اللذين يريدونهما إلى مجلس رئاسة البوسنة والهرسك. ومما يؤسف له بنفس القدر أن نفس هذا النهج المتمحور حول الأغلبية لا يزال متجذراً في خطاب زمن الحرب المثير للانقسام، حيث يستمر في وصف طوائف بأكملها بأنها "معتدية" داخل وطنها. وهذا الخطاب يعمق الانقسامات بدلاً من تعزيز المصالحة. فهو يقف عائقًا أمام التماسك الضروري لتطور البوسنة والهرسك لتصبح دولة فعالة تولى وجهها نحو المستقبل.

ستواصل صربيا الدعوة إلى الحوار واحترام دستور البوسنة والهرسك والالتزام باتفاق دايتون للسلام بوصفه أساسا للسلام. ونرحب بالجهود الأخيرة التي بذلتها إدارة الرئيس ترامب والتي أدت إلى حدوث تطورات إيجابية في البوسنة والهرسك. وفي هذه اللحظة التي تقف فيها البوسنة والهرسك على أعتاب فصل سياسي جديد، نحن مقتنعون بأن الممثلين السياسيين للبوسنة والهرسك يستطيعون من خلال الحوار المسؤول والتوافق إيجاد حلول تخدم مصالح جميع الشعوب وتضمن التقدم للبلد بأكمله. فنحن نتشاطر مع البوسنة والهرسك رؤية لمنطقة ترتكز على السلام والازدهار والاندماج في الاتحاد الأوروبي.

ولا يمكن فصل استقرار صربيا وتنميتها عن استقرار وتنمية البوسنة والهرسك. واستشرافًا للمستقبل، ستظل صربيا شريكًا بنّاءً وموثوقًا به وستدعم المبادرات التي تعزز الاستقرار والنمو الاقتصادي والتعاون الإقليمي والاندماج في الاتحاد الأوروبي.

ختامًا، لم يوزع اتفاق دايتون السلطات؛ بل وزع المسؤوليات. وعندما يجري تقاسم هذه المسؤوليات، يتبع ذلك استقرار الأوضاع بشكل طبيعي. وعندما يحل محلها الانحياز، يطل انعدام الثقة برأسه من جديد.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد يوريتش هرفاتنيتش (كرواتيا): (*تكلم بالإنكليزية*) تؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الدول الأعضاء فيه وأود أيضا أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

نرحب بتمديد عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك التي لا تزال تؤدي دوراً حاسماً في حماية الاستقرار والأمن في البوسنة والهرسك. وفي هذا العام، نحتفل بمرور ثلاثة عقود على اتفاق دايتون للسلام وإعلان سبليت – وهما معلمان مهدا الطريق للسلام بعد سنوات من النزاع. وقد أضفى إعلان سبليت المعتمد في تموز/يوليه 1995، والذي وقعه الرئيس الكرواتي تودجمان والرئيس البوسني عزت بيغوفيتش، الطابع الرسمي على شروط التعاون الدفاعي ضد العدوان، وبالتالي ساهم بشكل أساسي في إنهاء الحرب.

ويؤسفنا أن البوسنة والهرسك شهدت خلال العام المنقضي أزمة سياسية عميقة مستمرة. وينبغي حل هذه المسائل في أقرب وقت ممكن من خلال الحوار الديمقراطي ومشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين وممثليهم الشرعيين.

وندعو الجميع في البوسنة والهرسك إلى نبذ الخطاب المثير للانقسام وإلى الاحترام الكامل لسيادة البلد ووحدته وسلامة أراضيه ومبدأ المساواة بين جميع الشعوب التأسيسية، وكذلك سيادة القانون والحقوق الأساسية، وإلى تعزيز المصالحة. والأعمال التي يجري القيام بها ضد النظام الدستوري غير مقبولة. ولا يزال اتفاق دايتون للسلام، باعتباره أساس الهيكل الدستوري للبوسنة والهرسك، حجر الزاوية للسلام والاستقرار.

وتتيح هذه اللحظة أيضًا فرصة لمعالجة مسألة طال أمدها لا تزال تقوض التطور الديمقراطي للبوسنة والهرسك، وهي تآكل مبدأ المساواة بين الشعوب التأسيسية. فعندما يجري تجاهل هذا المبدأ، يصبح الحوار الحقيقي والثقة من المستحيلات. والسبيل الوحيد الممكن للبلد لتحقيق استقرار سياسي دائم وبناء ديمقراطية فعالة حقًا هو ضمان التمثيل الكامل للشعوب التأسيسية الثلاثة على قدم المساواة.

وبالتالي، فإن وجود نظام انتخابي عادل وتمثيلي أمر ضروري. وفي ظل الإطار الحالي، يحرم التلاعب الانتخابي كروات البوسنة والهرسك من الحق في انتخاب ممثلهم الشرعي للرئاسة. وهذا الوضع يقوض الثقة ويغذي الانقسام. لذلك، يجب التعامل مع تعديل قانون الانتخابات لضمان المشاركة العادلة والنتائج الشرعية باعتباره مسألة ملحة للغاية، خاصة قبل الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2026.

ونأمل أن تعيد البوسنة والهرسك التركيز على الإصلاحات وعلى جدول أعمالها الأوروبي. فالتكامل الأوروبي يظل أفضل طريق للاستقرار والازدهار والتنمية لجميع شعوبها. وباعتبارها الدولة الوحيدة العضو في الاتحاد الأوروبي المتاخمة للبوسنة والهرسك، فإن كرواتيا تدعم بحرارة تقدمها نحو عضوية الاتحاد

الأوروبي. ومن خلال شراكتنا الأوروبية، نساعد في تعزيز المؤسسات والقدرات الإدارية للبلد بما يكفل تماسك عملية الانضمام ونجاحها ومسارا لا رجعة فيه نحو العضوية الكاملة.

ما فتئت كرواتيا تقدم دعما ملموسا منذ أمد بعيد، بدءاً من توفير الملجأ والمساعدات الإنسانية خلال التسعينيات من القرن الماضي، عندما آوت كرواتيا أكثر من نصف مليون لاجئ من البوسنة والهرسك وهيأت الظروف المواتية لاتفاق السلام، وصولاً إلى التعاون اليوم في مجالات التنمية والتعليم والثقافة والرعاية الصحية والإغاثة في حالات الطوارئ. وتظل كرواتيا شريكًا ثابتًا وموثوقًا للبوسنة والهرسك. وقد خصصت كرواتيا مؤخرا 9,5 مليون يورو لدعم البرامج وقدمت 10 ملايين يورو أخرى في صورة مساعدات طارئة في أعقاب فيضانات عام 2024، بما في ذلك لعمليات الإنقاذ وإصلاح البنية التحتية. ومن خلال هذه الجهود أيضًا، تؤكد كرواتيا من جديد تضامنها الدائم والتزامها المستمر بأن تصبح البوسنة والهرسك بلدا مستقرا وأوروبيا قادرا على أداء وظائفه.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): طلب ممثل البوسنة والهرسك الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأود أن أذكّر ممثل البوسنة والهرسك، وكذلك أي وفد آخر يرغب في أخذ الكلمة للإدلاء ببيان آخر، بأن كل وفد سيُمنح هذه الفرصة مرة واحدة.

أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك.

السيد لاغومجيا (البوسنة والهرسك) (*تكلم بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز. كنت أظن أن أولئك منا، نحن القادمين من المنطقة، قد تعلموا الدروس المستفادة من جلسات مجلس الأمن السابقة. وأشيد بالبيان الذي أدلى به ممثل كرواتيا ولن أرد عليه.

مع كل الاحترام الواجب لممثل صربيا، أعتقد أن ما قاله غير مقبول – ما سمعناه في المرة السابقة، بصياغة مختلفة على لسان آخرين، أسمعه الآن منه: التشكيك مرة أخرى في شرعية وقانونية رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك والذي جرى التعبير عنه بطريقة غير لائقة بالمرة في هذه القاعة. ومع كل الاحترام الواجب، فإن إحصاء الناخبين حسب دمهم أو أصلهم الإثني أو عرقهم أو دينهم لا يتعارض فحسب مع حقوق الإنسان والنظام الدستوري الذي أرساه اتفاق دايتون للسلام، والذي نفخر به جميعًا، ولكنه يتعارض في الواقع مع المبادئ ذاتها التي أُسس عليها هذا المبنى. ولذلك، فإنني أدين بشدة الطريقة التي شكك بها زميلي في شرعية وقانونية رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك الذي انتُخب بأصوات مواطني البوسنة والهرسك وفقا لدستورنا واتفاق السلام. ومن الواضح أن انتخابه لم يكن وفقا لإرادة بعض الأشخاص من البلدان المجاورة الذين يريدون أن يتدخلوا في مستقبلنا وأن يكونوا جزءا منه بطريقة سلبية.

رُفعت الجلسة الساعة 11/45.